دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	طبيعة الحد المعجمي ودوره في تخصيص المعلومة القاموسية في المنظومة التراثية العربية
المصدر:	مجلة الدراسات المعجمية - الجمعية المغربية للدراسات المعجمية - المغرب
المؤلف الرئيسي:	راغين، بوشعيب
المجلد/العدد:	ع6
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	يناير
الصفحات:	327 - 362
رقم MD:	597414
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	المعاجم العربية، الحد المعجمي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/597414

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

طبيعة الحد المعجمي ودوره في تخصيص المعلومة القاموسية في المنظومة التراثية العربية

د. بوشعيب راغين
كلية الآداب، سايس-فاس

1- تقديم

من المؤكد أن على كل من حاول أن يدرس المعجم العربي بكيفية جدية التعرض لما يدعوه المناطقة بالحدود أو التعريفات، إذا كان حريصاً على أن يضع لعمله أسساً مكينة وراسخة، وخصوصاً في أصولها داخل المنظومة التراثية العربية، حتى يتبين له صنيع النظار والأصوليين العرب المسلمين، وما أفاده علماء المعجم من أفكار حول كيفية بناء الحدود ودورها في بناء التصورات والمعارف المعجمية.

وحرصا منا على تحقيق هذا المطمح، فإننا سنخصص هذه الورقة لمناقشة إشكالية التعريف في الدرس المعجمي العربي باعتباره أحد أهم الأركان التي تقوم عليها مداخل المعجم.

2 - في حقيقة القاموس

يتشكل القاموس - باعتباره خطاباً بيداغوجياً - من مجموعة من المواد المتسلسلة، وتشكل كل مادة من مواده وحدة جزئية شبه مستقلة، وتتألف هذه المادة من عنصرين أساسيين هما **المدخل والتعريف**، مكونين فيما بينهما **البنية الكبرى**، في الوقت الذي يشكل فيه التعريف بمفرده **البنية الصغرى**.

ويعد المدخل المعجمي سؤالاً وكل ما يؤتى به بعده يكون عبارة عن أجوبة عنه. فإذا سلمنا بأن المدخل المعجمي يمثل في القاموس المبتدأ، فإن كل ما يتلوه يكون عبارة عن أخبار له. وهذه الأخبار ترد في ثنايا نص التعريف في صورة معاني متتالية منفصلة بعضها عن البعض بواسطة علامات ورموز، ويكون تتالي هذه المعاني بحسب نوعية العلاقة الحاكمة لها، إما دلالية أو تاريخية أو منطقية. الأمر الذي حمل ديبوا [Dubois] (1971) على القول بأن الحد "شيء معقد، لأنه يكون إما تلخيصا لمحتويات كلمة ما، وبذلك يصبح التعريف تعريفاً دلاليّاً، وإما وصفاً للشيء الذي يدل عليه اللفظ أو يعنيه، وبهذا يصبح التعريف تحليلاً وصفيا أشبه بالتحليل السيميائي".

3- تصور الحد في المنظومة التراثية العربية القديمة

قبل الخوض في مناقشة خصوصيات الحد المعجمي، لا بأس في الوقوف - لضرورة منهجية يقتضيها المقام - على الكيفية التي تصور بها النظار المسلمون الحد في الثقافة العربية، حتى يتسنى لنا تمحيص الحدود في الكتابات القاموسية العربية، القديمة، ومعرفة هل كانت حدوداً معجمية خالصة أو مزيجاً من حدود متعددة، من السهل الفصل فيها بين ما كان ذا طبيعة معجمية، وما كان ذا طبيعة منطقية وأخرى موسوعية.

3-1- الحد باعتباره معنى وحقيقة للمحدود

درج النظار المسلمون على اعتبار الحد حاجزاً بين الشيئين، لأنه يمنع اختلاط أحدهما بالآخر إذ يقال "حددت كذا (أي) جعلت له حدا يميزه، وحد الدار ما تتميز به عن غيرها، وحد الشيء. الوصف المحيط بمعناه المميز له عن غيره."[1] ومما يضطلع به الحد في علاقته بالمحدود التمييز والمعنى، أي تمييز الحدود عما عداه مما قد يخالصه تمييزاً يكشف

[1] - الراغب، **المفردات**، ص.221.

من خلاله عن معناه، ومن تم تعيين حقيقته. وهذا ما جعل الحد والحقيقة والمعنى أسماء لمسمى واحد، أي أن هذه الدوال – في عرف النظار السلمين وفي استعمالهم – واحد، وإن كان لكل من الحد والحقيقة والمعنى مزية الاختصاص في لسان العرب.

وفي استفسارنا عن أوجه التقارب بين المعنى الذي هو حقيقة الشيء ،ومعنى الحد في اللغة، يطالعنا أبو المعالي الجويني مجيباً : "الحد في اللغة قد يطلق بمعنى المقطع، وبمعنى المنع، فيقال حد الدار لآخر أجزائها... لأنها بآخر أجزائها يمنع من دخولها ما ليس منها، وذلك أيضاً مقطعها، لأنها بمنتهى أجزائها تنقطع عما سواها[2].

فما يمكن استفادته من كلام أبي المعالي أن الحد ينبئ عن غاية المحدود ونهايته ،إلا أن أصح العبارات في بيان معنى الحد هو "اختصاص المحدود بوصف يخلص له، كما ذهب البعض إلى أنه اللفظ الوجيز المحيط بالمعنى"[3]. وهذا ينهض دليلاً على أن التحقيق والتحديد هما لأجل تفرقة المحدود وتمييزه عما عداه.

لقد بات من المستحيل تتبع كل ما كتب في التراث المنطقي عن مفهوم الحد من قبل النظار المسلمين، ولذلك لا مفر للمرء من انتقاء بعض النماذج لإيضاح موقف المناطقة المسلمين من هذه القضية.

لا خلاف في كون الحد المنطقي عند أرسطو حدّاً "يهدف إلى الوصول إلى جوهر المعرَّف أو ماهيته"[4]. وتصوير ماهية المحدود أو تحصيل صورته الذهنية لا يتم إلا بعد إدراك دقيق وشامل لجميع عناصر المحدود وسواه، وكافة مقوماته أوّلاً، ثم ترتيبها ترتيباً دقيقا يبدأ من المشترك من هذه المقومات والعناصر بين المحدود وسواه، ثم ينتهي بما يخص منها المحدود

---

[2] – الجويني، **الكافية في الجدل**، ص.9.

[3] – الجويني، **الكافية في الجدل**، ص. 10.

[4] – الراجحي، 1979، ص.71.

دون سواه. وهكذا يبدأ التعريف بالجنس فالجنس الأدنى، فالفصل حتى يصل إلى الخاصة[5]. كما لا خلاف في كون هذا المنهج في التعريف ظل يؤثر في الفكر اللغوي في الغرب قروناً طويلة، بل اعتبر أفضل وسيلة لتقرير المعنى، ووجد التعريف بالتقسيم تطبيقاً واسعاً في عمل المعاجم[6].

فأين يتجلى تأثير الحد الأرسطي في الفكر اللغوي العربي عامة والدرس المعجمي منه خاصة ؟ إنه ليس أسهل من إثبات أن مفهوم الحد في الثقافة الإسلامية يتميز تمييزاً كاملاً عن مفهوم الحد اليوناني، بل يختلف عنه اختلافاً جذرياً إلى حد التناقض التام. فإذا كان الحد الأرسطي حدّاً تحليليّاً همه البحث عن الماهية، فإن الحد الإسلامي يبحث عن التمييز فقط[7]، أي أنه يعرِّف المعرَّف بما ليس عليه غيره، أي يعتمد القيمة الخلافية بتعبير اللسانيات البنيوية. وقد حدد النشار[8] معالم الحدّ الأصولي الذي سيعتمده اللغويون والنحاة منهم على الخصوص، وهو حد تمييزي صرف، كما عرض لنقد الفقهاء خصوصاً ابن تيمية لمبحث الحد الأرسطي وبنائهم لبديله الإسلامي. قال ابن تيمية[9] "والمحققون من النظار يعلمون أن الحد فائدته التمييز بين المحدود وغيره كالاسم، وليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته". وإلى نفس المعنى ذهب التهانوي في "كشاف اصطلاحات الفنون"[10] حينما حدَّ التعريف عند الأصوليين بقوله إنه "مرادف للمعرف وهو ما يميز

---

[5] – أبو المكارم 1975، ص. 78.

[6] – الراجحي، 1979، ص. 72.

[7] – للمزيد من الاطلاع، ينظر : ابن تيمية، الرد على المنطقيين ؛ الفارابي، رسالة في الحدود، وغيرها من الكتابات التي تناولت موقف المسلمين من المنطق اليوناني باعتباره فكراً لا يمت إلى الروح الإسلامية بصلة.

[8] – 1947، صص. 81-89.

[9] – الرد على المنطقيين، ص.14.

[10] – 1/ 98.

الشيء عن غيره، وذلك الشيء يسمى محدوداً ومعرَّفاً". ويجمل الزركشي في البحر المحيط[11] تصور الأصوليين وغاية الحد لديهم، ملخصاً إياهما في التمييز بين المحدود وغيره، ناقلاً عن إمام الحرمين قوله :

"إن القصد من التحديد في اصطلاح المتكلمين الفرق بخاصة الشيء وحقيقته التي يقع بها الفصل بينه وبين غيره. أما المناطقة فقالوا إن فائدة الحد التصوير. وهذا يترجم في اعتقادنا أن تعريف الحد في الواقع يتوقف على ما هو الغرض منه، هل هو حصر الذاتيات أو هو مجرد التمييز؟ فالأرسطيون كان الشرط عندهم أن يكون الوصف خاصّاً، أي يرجع إلى وصف حقيقة المحدود. فالحد إذن هو القول المفصل المعرف للذات بماهيته". أما عند الأصوليين فيرجع إلى قول الواصف، أي أنه القول المفسر لاسم الحد وصفته عند مستعمله على وجه يخصه ويحصره، فلا يدخل فيه ما ليس منه ولا يخرج منه ما هو فيه"[12]. وقديماً رفض السيوطي أن يفيد الحد "تصور الأشياء" وبين أن

"المحققين من النظار على أن الحد فائدته التمييز بين المحدود وغيره، كالاسم وليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته، وإنما يدعي هذا أهل المنطق اليونانيون أتباع أرسطو ومن سلك سبيلهم تقليداً لهم من الإسلاميين وغيرهم. فأما جماهير أهل النظر والكلام من المسلمين وغيرهم، فعلى خلاف هذا. وإنما أدخل هذا من تكلم في أصول الدين والفقه بعد أبي حامد في أواخر المائة الخامسة، وهم الذين تكلموا في الحدود بطريقة أهل المنطق اليوناني. وأما سائر النظار...، فعندهم إنما يفيد الحد التمييز بين المحدود وغيره"[13].

---

[11] – 85/9.

[12] – النشار 1947، صص.81-82.

[13] – صون المنطق، 16.

3-2- نظرية الحد عند المشائيين العرب المسلمين

إن للمنطق العربي تعاملاً خاصاً مع نظرية التعريف وتطبيقاتها. فلا يخلو تراثنا الفلسفي من رسائل في حدود الأشياء ورسومها، ابتداء من جابر بن حيان ونزولاً إلى الكندي وإخوان الصفا والرازي وابن سينا والغزالي وغيرهم ممن تعاملوا مع اللفظ ومَعانيه واصطلاحه ، وذلك بالرغم من أنهم شعروا – خاصة في عصر الفارابي وابن سينا- بأن عملية التعريف ليست سهلة التناول والتحديد. فهذا ابن سينا مثلاً يقول : " ... بأن التعريف كالأمر المتعذر على البشر سواء كان تحديداً أورسماً". فالفيلسوف يخشى إذن مغبة الفساد في التحديد أو الرسم، لأنه ممن ذهب إلى أن نظرية التعريف تنهض أساساً على الكشف عن ماهية المعرف ومقوماته الذاتية.

لعل الشيخ الرئيس ابن سينا من بين الشخصيات الإسلامية التي ساهمت بالتأليف بحظ وافر في المنطق، على أننا سنقصر اهتمامنا بآرائه على ما تعلق منها بالحد. ومما تجدر الإشارة إليه أن حديث الشيخ الرئيس عن الحد جاء في ثنايا حديثه عن الكليات الخمس التي ذكرها فورفوريوس من قبل، والتي أطلق عليها اسم المحمولات. إذ نجد أن ابن سينا لا يتوانى في تلمس طريقه إلى إيضاح دلالة التعريف الذي اهتم به كثيراً في كتبه المنطقية، والمقصود منه " فعل شيء إذا شعر به شاعر تصور شيئاً ما هو المعرَّف، وذلك الفعل قد يكون كلاماً، وقد يكون إشارة"[14]. سواء ما كان منه تعريفاً حقيقيّاً ويقصد به تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات، أو تعريفاً لفظياً ويقصد به الإشارة إلى تصور حاصل في الذهن فحسب، أي أن التعريف يشتمل على جميع المعاني الذاتية للشيء بما يدل عليه دَلالَة مطابَقَة (كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذي النفس الحساس)، أو دلالة تضمُّن (كما تدل لفظة الحيوان على الجسم).

---

[14] - منطق المشرقيين، ص.29.

وقبل الخوض في الحديث عن خصوصيات الحد عند ابن سينا، لا بأس من توضيح **الفرق بين الحد والتعريف.**

فالحد يدل على ماهية الشيء ويتركب من الجنس والفصل[15] في حين لا يقصد من **التعريف** إلا تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توضيحها، فكل حد إذن تعريف ولـــيس كل تعريف حدّاً.

3-2-1- الحد عند ابن سينا

إن التعريف عبارة عن صيغة تتألف من مفاهيم تمثل أطراً عقلية هدفها اســتيعاب خصائص المعرَّفات والتعبير عنها. وفي هذه الحال تكون المعرفة قد حصلت، لأن العمليـــة التعريفية نتعرف من خلالها موجودات العالم الخارجي التي نتغياها من التعريف. ويعين ابن سينا حقيقة الحد بصيغة غاية في الدقة، فهو : "قول دال على ماهية الـــشيء"[16]. وبهـــذا يكون التعريف عبارة مستوعبة لخصائص الشيء الجوهرية ودالة عليها، الأمر الذي يسمح بالقول إن الحد عبارة عن قول شارح (paraphrase) مادام هو الخيط الموصل إلى تـــصور المطلوب، وذلك وفق شروط وضوابط لا يمكن الخروج عن مقتضياتها.

---

[15] – الجنس اسم دال على كثرة مختلفين بالأنواع ... [وهو] كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك. فالكلي جنس. وقوله "مختلفين بالحقيقة" يخرج النوع والخاصة والفصل والقريـــب. وقولـــه "في جواب ما هو" يخرج الفصل البعيد والعرض العام. وهو قريب إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يـــشاركها في ذلك الجنس وهو الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه، كالحيوان بالنسبة إلى الانسان ؛ وبعيد إن كان الجواب عنـــها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر كالجسم النامي بالنسبة للإنسان.

الفصل كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره كالناطق والحساس .. والفصل المقوم عبارة عن جزء داخل في الماهية كالناطق مثلاً، فإنه داخل في ماهية الإنسان ومقوم لها إذ لا وجـــود للإنـــسان في الخـــارج بدونـــه. (الجرجاني، م نفسه، 174/173).

[16] – التنبيهات والإشارات 250.

3-2-2- شروط الحد وضوابطه عند ابن سينا

لقد وضع ابن سينا للتعريف شروطاً تضبطه على جهة التمام والحقيقة. وما يهمنا نحن من هذه الشروط هو ذاك المتعلق بلغة التعريف لأهميته القصوى لدينا. فلغة التعريف لدى الشيخ الرئيس يجب أن تكون موجزة، وأن تتوافر في مفاهيمها الدقة والوضوح، نظراً للعلاقة القائمة بين دقة صيغة التعريف واللغة المعتمدة في عرض مكوناته.

نقول عن تعريف إنه يفتقر إلى الدقة وإنه إلى الالتباس أقرب إذا استخدم فيه المعرِّف عبارات مجازية أو مستعارة غيرَ متَّفَقٍ عليها في اللغة، إذ "من القبيح الفاحش أن تستعمل في الحدود الألفاظ المجازية والمستعارة والغريبة والوحشية، بل أن تستعمل فيها الألفاظ المناسبة المعتادة"[17]. ومن ضمن الاهتمامات التي شغلت بال ابن سينا في مجال التعريف التعالقُ القائمُ بين اللغة ودلالتها إلى جانب العلاقة بين مجموع خصائص الشيء وبين ما تثيره هذه الخصائص من معان في الذهن.

إن المعنى الذي يكون في عرف ابن سينا مقابلاً للشيء، ليس معطى عشوائياً، بل هو معنى اتفاقي متواضع عليه لدى أفراد العشيرة اللغوية، التي يعتمدها المعرف في تركيب صيغة التعريف.

لقد حمل هذا الصنيع ابن سينا على تنبيه المعرِّف إلى توفير هذه العلاقة قائلا : "وكل محدود مركب من معنى، ويجب أن نعلم أن الغرض من التحديد ليس هو التمييز كيف اتفق ... بل أن يتصور له المعنى كما هو"[18] ويؤكد ابن سينا أنه يتعين على المعرف الاجتهاد في إدراك العلاقة بين اللفظ باعتباره وعاء يستوعب خصائص الشيء المراد

---

[17] - الإشارات والتنبيهات، ص. 258.

[18] - الإشارات، ص. 249.

تعريفه، والمعنى الذي يثيره في الذهن، لأن "بين اللفظ والمعنى علاقة"[19]. وأن أي خلل قد يعتري هذه العلاقة قد يخلق لبسا وغموضا ينسحب لا محالة على بناء الحد. يقول "ربما أثرت أحوال في اللفظ في أحوال المعنى"[20] (الإشارات 180).

وفي اتجاه استيعاب ما يصح به الحد لم يفتأ ابن سينا يتصدى للأخطاء التي غالباً ما يقع فيها المعرفون، وهي تعريفهم الشيء بحدود هي بحاجة إلى تعريف وشرح لمعناها يقول: "فقد يسهو المعرفون في تعريفهم، فربما عرفوا الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة، كمن يعرف الزوج بأنه العدد الذي ليس بمفرد"[21].

وقد يعرفون الشيء بمفاهيم أكثر غموضا، وهم بهذه الحال يثيرون التباساً شديداً لَدَى القارئ كقول بعضهم معرِّفاً النار: "إن النار هي الأسطقس الشبيه بالنفس، والنفس

---

[19] – الإشارات والتنبيهات، ص. 180.

[20] – وتميزت النظرية في تراث الفلاسفة العرب، بتبني فلسفة المعاني أكثر من الاهتمام باللفظ فحسب. فتعال نقرأ معاً حديث أبي حيان التوحيدي (ت 401 هـ) في كتابه "المقابسات" (المقابسة رقم 91)، حيث يقول إنه عرض محتوى هذه المقابسة (وهي في حدود الأشياء ورسومها) على شيخه أبي سليمان السجستاني فقال له:

"إذا استقام لك عمود المعنى في النفس بصورنه الخاصة، فلا تكترث ببعض التقصير في اللفظ. قال : "وليس هذا مني تساهلا في تصحيح اللفظ واختلاف الرونق وتخير البيان، ولكن أقول متى جمع اللفظ و لم يوات، واعتاص و لم يسمح، فلا تفت نفسك حقائق المطلوبات، وغايات المتصورات، فلأن تخير صحة اللفظ الذي يرجع إلى الاصطلاح أولى من أن تعدم حقيقة الغرض الذي يرجع إلى الإيضاح". ذلك هو رأي مدرسة السجستاني في دلالة المعاني والألفاظ، وتغليب الاولى على الثانية. أو بتعبير آخر إن الحرص على (المضمون) ينبغي أن يفوق الحرص على (الشكل) عند افتقار القدرة إلى الصياغة البيانية في الأسلوب. وهذا اتجاه في فكرنا العربي يتسم على أقل تقدير، بواقعية علمية سادت عصر الحضارة، خاصة ما نلمسه في لغة المترجمين للتراث اليوناني، حيث غلب عليهم "المضمون" على الشكل، فكانت أساليبهم أكثر تعقيداً وغموضاً من لغة الأدب والشعر. ولعل في مأثورات ابن سينا ما يدل بشكل واضح على حرصه الشديد على التعريف التحليلي الذي يهدف إلى المعنى أكثر من اللفظ، مما يجعله من رواد فلسفة المعاني في عصره. جعفر آل ياسين، المنطق السينوي، ص.17 .

[21] – ابن سينا. م نفسه، ص. 260.

أخفى من النار"[22]. أو تجدهم يقدمون على تعريف الشيء بنفسه فيقولون عن الحركة مثلا هي "النقلة" "وإن الإنسان هو الحيوان البشري"[23].

وحاصل القول من كلام ابن سيناحول الحد إنه تفسير للمعنىاللغوي، وبعبارة أخرى إنه وصف لغوي للتصور... فهو يأخذ شكل جمل بسيط حول الكلمة أو العبارة "[24].

3-3- أنواع التعريف

يمكن أن نميز نوعين من التعريف على أساس موضوعه، تعريفاً شيئيّاً واقعيّاً وموضوعه هو الشيء المسمى بهذا الاسم أو اللفظ، وتعريفاً لفظياً أو اسمياً وموضوعه اللفظ أو العبارة اللفظية. فإذا كان غرضنا توضيح معنى لفظ ما سمي التعريف تعريفاً لفظياً أو اسميّاً. وإذا كان غرضنا تعريف شيء ما، سمي التعريف تعريفاً شيئيّاً واقعيّاً.

3-3-1. التعريف الشيئي: وهو الذي كان عليه ابن سينا ومن قبله أرسطو -يتضح أنه لا علاقة له بالألفاظ، وإنما علاقته بالموضوعات والأشياء بذاتها،بغيةتوضيح جوهرها وطبيعتها. ولهذا سمي بالتعريف التحليلي. وينقسم بدوره إلى نوعين: تعريف بالحد بالرسم[25].

3-3-2. التعريف الاسمي: يشير أصحاب هذا التعريف إلى أنه بمثابة تقرير عن اللفظ لا عن الشيء. فلو سئلت عن تعريف الأسد، لكان عليك أن تقدم مفهوم الناس وما يقصدونه من هذا اللفظ، دون أن تتطرق إلى طبيعة الأسد وجوهر.فأصحاب التعريف

---

[22] - ابن سينا، م نفسه، ص. 260.

[23] - ابن سينا، م نفسه، ص.260.

[24] - بريسول 1999، ص. 314.

[25] - **الحد** في اللغة المنع. وفي الاصطلاح قول يشمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز (الجرجاني، التعريفات، 87. والرسم نعت يجري في الأبد بما جرى في الأزل، أي في سابق علمه. **والرسم التام** ما يتركب من الجنس القريب والخاصة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك. **والرسم الناقص** ما يكون بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالضاحك أو بالجسم الضاحك (الجرجاني، م ن. ص.116).

الاسمي لا يهتمون بجواهر الأشياء وطبائعها، وإنما يبحثون عن معنى اللفظ وفق مفهوم الناس له.

إذن لا يهدف التعريف الاسمي إلى تحديد جوهر الأشياء المعرَّفة، وإنما يهدف إلى تحديد معنى الكلمة في الاستعمال. وعليه، فإن وسيلة التعريف الاسمي ليست تحليل عناصر الشيء إلى جنس وفصل كما مر مع التعريف الشيئي، وإنما وسيلته أن يستبدل باللفظ أو العبارة المراد تعريفها لفظاً آخر لا يحتاج إلى توضيح.

وإذا كان تعريف الشيء يقتصر على أسماء الأشياء والموجودات كالإنسان والحيوان والكتاب والمثلث وغيرها، فإن التعريف الاسمي يمتد ليشمل كل كلمات اللغة ؛ إذ لا فرق فيه بين الأسماء والأشياء والموجودات، وبين حروف المعاني وغيرها من أنواع الكلمات.

3-4- من الحد إلى التصور في المعجم

باختصار، الحد إخبار عن المحدود، وهو بمثابة معادلة له ولمجموع العناصر الدلالية المكونة له. ولما كان المحدود شيئا متصورا لَدَى الكائن البشري، فإن تكوين هذه التصورات يتشكل وفق عملية تجميع وتصنيف موضوعات مادية وغير مادية مختلفة، نحس بها وندركها ونتخيلها في مقولات مجردة.

ففي مرحلة أولى من ملاحظة محيطنا، نعاين عدداً من الموضوعات الفردية ذات صفات مميزة أو خاصيات مشتركة. ومن خلال الموضوعات الفردية، نقوم بتعيين سمات مشتركة، ثم نقوم بتجريد بعض الصفات المميزة من أجل الوصول إلى أنماط الموضوعات. بعض الحيوانات، فمثلاً، توجد بينها سمات مشتركة يتم إدراجها تحت تصور بعنوان "**صقر**" ؛ وفي مرحلة لاحقة من الترتيب، تتجمع الأنماط المجردة للموضوعات في طبقات عامة، كأن نجمع مثلا "**الصقر**" مع "**السلحفاة**" كالحيوانات ثم نشفع هذه الطبقة العامة بمقولات يتم بموجبها الفصل في الحيوانات، بين الأليف والمتوحش، فيما نقسم الموضوعات المادية إلى **[+ حية]** **[–حية]** . ويكون الناتج إذن إقامة تمييز وفصل هام بين الموضوعات

الفردية الممثلة لأحاسيسنا وإدراكاتنا وخيالاتنا، والمقولات المجردة التي تمثل التصورات. وهكذا يضحي التصور "عملية بناء المعرفة البشرية التي تساعد على تصنيف الموضوعات بواسطة تجريد نسقي أو اعتباطي"[26].

فإذا كانت التصورات نتاج تفاعل ذواتنا مع محيطنا الخارجي، فإن دور الحد يكون ممثلاً في الربط الجسري بين التصور والشيء المستوعب له في اللغة (الدال)، أي أن الحد "يكون رابطا بين المعرفة واللغة"[27].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحد بإمكانه احتلال أحياز متعددة تسمح لنا بالتمييز فيه من حيث المنهج بين حد موسوعي وآخر قاموسي، ونمثل لذلك بعبارة "أصل" التي يسند إليها القاموسيون الحد الآتي : "كل ما يستند إليه غيره وينبني عليه و يتفرع عنه. فالأب أصل للولد، والأساس أصل للجدار، والنهر أصل للجدول. وسواء أكان الابتناء حسياً كما مُثِّل، أم عقليّاً كابتناء المدلول على الدليل"[28]. وإذا انتقلنا إلى حد الأصل موسوعيّاً ألفيناه عند الفقهاء بمعان ترجع كلها إلى استناد الفرع إلى أصله وابتنائه عليه،وهي كالتالي:

1. الدليل في مقابلة المدلول ؛
2. القاعدة الكلية ؛
3. المستصحب وهو الحالة الماضية ؛
4. ما يقابل الأوصاف ؛
5. وعلى أصول الإنسان: أبيه وأمه وأجداده وجداته ؛
6. على المبدل منه في مقابلة البدل ؛
7. وعلى أصل القياس (المحل المقيس عليه) ؛
8. وعلى الأصول في باب البيوع ونحوها (الأشجار والدور، إلخ) ؛

---

[26] - بريسول م ن ص. 293.

[27] - بريسول م ن ص. 291.

[28] - اللسان، القاموس، مادة أصل.

9. وعلى أصول المسائل في الميراث ؛
10. وعلى الأصل في باب رواية الأخبار (الشيخ المروي عنه في مقابل الفرع وهو الراوي، أو النسخة المنقول منها في مقابل النسخة المنقولة) ؛
11. وعلى أصول كل علم (مبادؤه والقواعد العامة التي تستخدم في دراسته)[29].

وعند اللغويين : "هو أولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليهما أي تغيير، كأن يقال إن أصل الألف في قال واو وأصلها في باع ياء ،ثم تحركت المواد وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا... وقد يستعمل مثل هذا التعبير في الأحكام المختلفة من ترتيب أو حذف، كقولهم مثلا الأصل في المفعول أن يتأخر عن الفاعل وقد يتقدم، والأصل في الأخبار أن تؤخر عن مبتدآها وقد تتقدم" (محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص.11). أما من حيث الغاية فكلاهما يسعى إلى تفسير معنى الوحدات المعجمية عن طريق ربطها بالذوات الموجودة في العالم الخارجي ذات التمثيلات الرمزية. ومن الدارسين من حدد مهمة الحد داخل القاموس في "تخصيص الفرق بين الترادف[30]

---

[29] – وزارة الأوقاف الكويت. الموسوعة الفقهية 5/55-61.

[30] – الترادف أن يدل لفظان مفردان فأكثر دلالة حقيقية أصيلة، مستقلة على معنى واحد، باعتبار واحد، وفي بيئة لغوية واحدة. فلا اعتداد بالألفاظ الحركية، ولا المعاني المجازية والأسباب البلاغية، وبشرط الأصالة، تخرج الألفاظ المتلاقية على معنى واحد نتيجة لتطور صوتي أو دلالي. وبالاستقلال، يخرج التابع والتوكيد. وبشرط الاعتبار الواحد، يخرج ما يدل على ذات وصفة كالسيف والصارم، أو صفتين كالصارم والمهند. وبشرط البنية الواحدة، يخرج ما تدخل من الألفاظ وضعتها قبائل مختلفة على معنى واحد. (**المنجد**، 1991، 353)

لعلنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن المنكرين لظاهرة الترادف من القدماء قد توصلوا ببعد نظرهم إلى ما توصل إليه علم اللغة الحديث الذي أمعن النظر في المسألة، ففرق بين الترادف الكامل وأشباه الترادف، فأنكر الأول وأقر الثاني. ولا يعد ذلك تناقضاً بين إثبات وإنكار، وإنما هي النظرة الموضوعية التي تدرس الظاهرة بمختلف مستوياتها. فمن نظرهم التاريخية، ينكرون الترادف الكامل بين اللفظين لما يحملانه من معنى عام ومعان فرعية خاصة.

والتعدد الدلالي[31] وتفسير المعنى"[32].

فهم يفرقون –فيما نرى– بين مستويات في استخدام اللغة، مستوى الدقة الدلالية ومستوى التخاطب العام الذي يقتضي المعنى بعبارة. ودليل ذلك ما ذكره العسكري في **"الفروق"** عن اللب والعقل، إذ قال : " ولعل قائلاً يقول إن امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين معنى واحد رد على جميع أهل اللغة، لأنهم إذا أرادوا أن يفسروا اللب، قالوا هو العقل... وهذا يدل على أن اللب والعقل عندهم سواء ...قلنا ونحن أيضا كذلك نقول، إلا أنا نذهب إلى أن قولنا اللب وإن كان هو العقل فإنه يفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل؛ وكذلك جميع ما في هذا الباب" (**الفروق**، 16).

فتفسير "اللب" "بالعقل" صحيح لتقريب المعنى في التخاطب العام، و لا بد منه في المراحل التعليمية المختلفة لهذا الغرض، لأن بين اللفظين تطابق في قسم كبير من الدلالة، وتقريب المعنى لا يقصد به الدقة الدلالية. أما أن يكون بين "اللب" و"العقل" تطابق تام في الدلالة، فلا. وهذا ليس من اهتمام الطلبة وعامة الناس، وإنما هو من شأن المحققين من أهل اللغة يرون أن اللفظين يدلان على شيء واحد، ولكن في كل منهما معنى خاص يميزه من الآخر، فهما مترادفان بالمفهوم الأول، متباينان بالمفهوم الثاني، وهذا ما عبر عنه لايتز(Lyons) بالترادف الكامل والترادف التام والترادف الكلي حين قال : "من الأمور البديهية اليوم أن نعتبر الترادف المطلق كما سأعرفه نادراً جدّاً في اللغات الطبيعية، باعتباره يمثل علاقة قائمة بين الوحدات المعجمية في أقل تقدير. وعلى هذا الأساس ينبغي التمييز بين الترادف الجزئي والترادف المطلق في ضوء إخفاق التعابير في تلبية شرط واحد أو أكثر من الشروط التالية :

1- لا تعتبر المترادفات كاملة الترادف كلّيّاً إلاّ إذ كانت كل معانيها متطابقة ؛

2- تعتبر المترادفات مترادفة كلّيّاً إلاّ إذا كانت مترادفة في السياقات كافة ؛

3- تعتبر المترادفات تماماً، إلاّ إذا كانت متطابقة في كل مجالات المعنى ذات العلاقة" (19/54).

ولعل في ما ذكره لايتز إشارة إلى ما وصلت إليه المسألة من تعقيد وكثرة مصطلحات. فقد قسم الترادف إلى مطلق وجزئي، وجعل الترادف المطلق رهيناً بتحقيق الترادف الكامل والكلي والتام، وهو بعد ذلك يشير إلى شبه الترادف ويميزه من الترادف الجزئي.

[31] – **التعدد الدلالي**. وهو ما يعرف عند أهل اللغة بـ"الاشتراك اللفظي". وقد عرفه ابن فارس بقوله : "أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين وأكثر". (**الصاحبي** 456). وقد حصر القدماء، وخاصة ابن درستويه الفارسي، أسباب حدوث المشترك اللفظي في العربية في تداخل اللغات، الاستعارة، الحذف، التطور الدلالي الذي يلحق المعنى العام للفظ، فيصرفه إلى معاني أخرى تنطوي على شيء من ذلك المعنى العام الذي ينتظم في تلك المعاني، وتختلف بعد ذلك في دلالتها الخاصة، لما لا يخرج عن ذلك المعنى الشامل. (**المزهر**، 384/1 ؛ **والصاحبي**، ص. 310).

[32] – بريسول. م ن /315.

4 - الدلالة النواة في المشترك المعنوي ومبدأ المشابهة

لا يخفى أن المشترك موجود في اللغة العربية. يقول الشوكاني : "لا ينكر ذلك إلا مكابر ... فهو أيضاً واقع في الكتاب والسنة، فلا اعتبار بقول من قال إنه غير واقع في الكتاب فقط، أو غير واقع فيهما لا في اللغة"[33]. وهو إذا كان المراد به : "اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر، وضعاً أولا من حيث هما كذلك"[34]، فمعناه الاحتراز بالموضوع لحقيقتين مختلفتين عن الأسماء المفردة. أما الاحتراز بوضع أولي، فمما يدل على الشيء بالحقيقة، وعلى غيره بالمجاز. في الوقت الذي يكون فيه الاحتراز بقولهم هما كذلك، عن اللفظ المتواطئ الذي يتناول الماهيات المختلفة من حيث إنها مشتركة في معنى واحد. فالحقيقة لما كانت تحوي اللفظ الدال على معنى، وضع المفرد وذاك الدال على معنيين وضعيين، كانت الألفاظ المشتركة " مفيدة للشيء ولخلافه وضده حقيقة على طريق الاشتراك "[35]. و ترتب على هذا الفهم إدراج المشترك اللفظي في باب دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، أي إدراجه تحت دلالة المطابقة الوضعية. وفي حال مخالفة الألفاظ المشتركة الأصل يكون من باب أولى تأويلها وردها إلى الأصل بإثبات علاقتها به.

وإذا سلمنا بأن كتب الوجوه والنظائر مصنفات في باب المشترك اللفظي قد حوت زهاء " 538 لفظ ادعت خروجها لمعنى الاشتراك، فإن هذا العدد لا نلبث أن نميز فيه بين ما كان اشتراكه ناتجا عن تغييرات صوتية، أو عن حذف واختصار وقع في الكلام[36]" وما

---

[33] – الشوكاني، **إرشاد الفحول**، صص.1-20.

[34] – الغزالي.المستصفى. ج323/1.

[35] – أبو الحسين البصري، **المعتمد في أصول الفقه**. ج 22/1.

[36] – السيوطي. **المزهر**. ج385/1.

كان عبارة عن لفظ متعدد الدلالة، أو مشترك معنوي بتعبير الشوكاني.[37]

تشترك معانيه في دلالة نووية واحدة تم التوسع فيها بشكل من أشكال المجاز.

نتوقف للتمييز بين هذين النوعين عند نص لابن فارس يعتمد فيه الصلة الاشتقاقية/ الدلالية لخدمة هذا الغرض. يقول متحدثا عن لفظة "عين" : " ... العين في اللغة تطلق على أشياء كثيرة، قسمها بعض المتأخرين تقسيماً حسناً، فقال : ما يطلق عليه العين ينقسم قسمين: أحدهما أن يرجع إلى العين الناظرة، والثاني ليس كذلك؛ فالأول على قسمين: أحدهما بوجه الاشتقاق، والثاني بوجه التشبيه.

فأما الذي بوجه الاشتقاق فعلى قسمين: مصدر وغير مصدر. فالمصدر ثلاثة ألفاظ: العين الإصابة بالعين، والعين أن تضرب الرجل في عينه، والعين المعاينة ؛ وغير المصدر ثلاثة ألفاظ أيضاً: أهل الدار لأنهم يعاينون، والعين المال الحاضر، والعين الشيء الحاضر. أما الراجع إلى التشبيه، فستة معان : العين الجاسوس، لأنه يتطلع على الأمور الغائبة عن الشيء خياره، والعين الربيئة وهو الذي يرقب القوم، وعين القوم سيدهم، والعين واحد الأعيان وهم الإخوة والأشقاء، والعين الحر. كل هذه مشبهة بالعين لشرفها.

وأما ما لا يرجع إلى ذلك، فعشرة معان: العين الدينار، العين اعوجاج في المميزان، العين القبيلة، العين سحابة تأتي من ناحية القبلة، العين مطر لا يقلع، العين طائر، العين عين الركبة، عين الشمس، من عيون الماء، عين كل شيء"[38].

فالسبيل إلى تمييز كل معنى من المعاني المسندة إلى العين عن الآخر هو الاستعمال، لأن "الكلمة لها على وجه العموم من المعاني بقدر ما لها من الاستعمالات ولكن كل

---

[37] - م سابق. ص. 19.

[38] - السيوطي. المزهر. ج 1، صص. 374-375.

معنى منها يظل مستقلاً عن المعاني الأخرى، إذ إنه لا يكون في ذهننا عند استعمال الكلمة إلا معنى واحدا"[39]. وهو المعنى المنحدر لها من المواضعة الأولى، أما المعاني الأخرى فمتحصلة من السياقالذي يسهم فيه المجاز أيما إسهام في توسيع دلالة الكلمة وإغنائها بالمشتركات المعنوية[40]. ولا سبيل إلى ذلك الإغناء ـــ بطبيعة الحال ـــ إلا بالتجوز الذي لا يعدو أن يكون " بمثابة قوانين وعلاقات تحقق الارتباط بين المنقول عنه والمنقول إليه المعنى. فهي مناسبة سميت كذلك، لأن بها يتعلق ويرتبط المعنى الثاني بالأول، فينتقل الذهن من الأول إلى الثاني"[41] والغالب في هذه العلاقات أنها كلها اجتهادية تقوم على غرض المتكلم، الحاضر منها عند الرازي اثنا عشر وجها[42] وعند غيره أربعون علاقة[43].

---

[39] – عبد الجليل بدري. أثر **المجاز في الدرس اللغوي**./ 242.

[40] – ابن رشيق، **العمدة**، ج1، ص.236.

[41] – التفتازاني، **مختصر السعد**، ج 4، ص. 44.

[42] – يقول الرازي : " و جهة المجاز يحضرنا منها اثنا عشر وجهاً".

أحدها : التجوز بلفظ السبب عن المسبب ؛

الثاني : بلفظ المسبب عن السبب ؛

الثالث : المشابهة ؛

الرابع : المضادة؛

الخامس والسادس : اسم الكل للجزء واسم الجزء للكل؛

السابع: اسم الفعل على القوة؛

الثامن: المشتق بعد زوال المصدر؛

التاسع: المجاورة؛

العاشر: المجاز العرفي ؛

الحادي عشر: الزيادة والنقصان؛

الثاني عشر : اسم المتعلق على المتعلق به، كالمخلوق للخلق".

(السيوطي، **المزهر** .ج1، صص. 359–360).

والغالب فيها أنها تعود جملةً إلى المشابهة[44] وما تؤول إليه، أو إلى التوسع في الكلام تصرفا في اللغة حسب مذهب بن الأثير[45]

إن الانتقال في العين، مثلاً، من الجاسوس والربيئة والشمس والدينار والطائر وعين الماء، إلخ إلى العين الجارحة المتواضع عليها في الحقيقة لإفادة معنى الإبصار باعتباره مدلول القوة فيها، هو الكفيل بتصنيف منطقي لجل الترابطات الدلالية القادرة على تحديد اللفظ المشترك في النص[46] لا يكون إلا بتعيين الخصائص الذاتية والعرضية المخصصة للعين الجارحة، والتي عليها أصل المواضعة، وأعني في هذا المقام الخصائص الجوهرية والخصائص الوظيفية التي تؤديها العين، والتي لا نراها تخرج عمَّا يلي :

أ – الخصائص الذاتية المركزية :

$$\begin{bmatrix} + \text{ إستدارة} \\ + \text{ بريق} \\ + \text{ لون} \end{bmatrix}$$

[43] – الشوكاني، **إرشاد الفحول**، 24.

[44] – الأمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** 1. ج/48.

[45] – المثل السائر. 128/1.

[46] – Guillaume 1979، ص.187.

ب – الخصائص العرضية / الوظيفية

[
+ حفظ الصورة المرئية
+ جريان الماء/ الدمع
+ الحركة في التنقل في العالم الخارجي
]

فبإعمال مبدإ المشابهة – الذي عليه مدار التجوز – والقاضي بأن " الشيء يشبه بالشيء تارة في صورته وشكله، وتارة في حركته وفعله، وتارة في لونه ونجره (أصله) وتارة في سوسه (طبيعته) وطبعه ... "[47] أمكننا تسويغ إطلاق العين على الشمس والدينار للشبه القائم بينها من جهة الخصائص الذاتية لكل منها، ونعني بها الاستدارة واللمعان. هذا في الوقت الذي أمكننا تسويغ إطلاق العين على نبع الماء للشبه بها من جهة الخصيصة الذاتية / الإستدارة / والخصيصة الوظيفية / جريان السائل/. أما إطلاق العين على الطائر فتسويغها – فيما نعتقد– متحصل من جهة الشبه بينهما في حرية الإحالة في الملكوت.فيما نرجع تسويغ إطلاق العين على الجاسوس والربيئة، على الشبه القائم بينها من جهة الاطلاع على الأمور الغائبة عن الآخر. فالآخر بالنسبة للعين هو الذهن، إذ أنها وسيلته لمعرفة صور العالم الخارجي وقناته المثلى لذلك؛ فيما يكون الاخر بالنسبة للجاسوس والربيئة الجهة التي ينقل إليها ما يعرف ويحصل عليه من معلومات.

تكمن أهمية هذا كله في أن الحديث عن العلاقات، إنما هو حديث عن إمكان التجوز بما هو نوع من أنواع التصرف في اللغة، لأنه بموجب هذه العلاقات يكون

[47] – ابن ناقية البغدادي، الجمان في **تشبيهات** القرآن./ 3-4.

الإنتقال من الملزوم إلى اللازم، والذي عليه مدار المجاز، لأن هذه العلاقات هي اتصال للمعنى المستعمل فيه بالموضوع الذي هو له. وذلك الاتصال إما باعتبار الصورة ... أو باعتبار المعنى في ترابط بين المراد قوله، والقول باعتباره مادة معجمية[48]. وهذا يشير صراحة إلى أن القدماء قد انتبهوا – وهم بصدد تعليل ورود المشترك اللفظي في اللغة– إلى أن الألفاظ المشتركة هي من باب التوليد الذي يعكس حيوية اللغة، الصادر عن المعنى النواة في الكلمة التي أريد لها الاشتراك، عن طريق التجوز أو الاتساع معضدين هذين القيدين بقيد آخر هو قيد الإجمال الذي استدعاه النص القرآني، أي أن ورود اللفظ المشترك في القرآن تم التعامل معه على أنه من المجملات التي لا تنحل دلالتها إلا بالقرائن اللفظية والسياقية وغيرها من القرائن التي توضح مراد القرآن من المعنى المستعمل فيه اللفظ المشترك، وبالتالي تقييده[49].

لقد انتبه القدماء – وهم بصدد تعليل ورود المشترك اللفظي في لغة الضاد عامة، والكتاب والسنة على وجه الخصوص– إلى أن الألفاظ المشتركة هي بمثابة إشعاعات دلالية مصدرها معنى نواة مركزي، يشع بفعل واحد من العوامل : النقل المجازي، أو الاتساع الوظيفي، أو التداخل اللغوي. ولقد كان من النتائج المترتبة على هذا الانتباه أنهم استطاعوا تلمس فروق وإن ظلت غامضة بين مشترك لفظي (Homophony) لا تربط بين معانيه أية علاقة ظاهرة كالأرض للكوب والزكام؛ ولفظ متعدد الدلالة، أي مشترك معنوي (Polysemy) تعود معانيه إلى معنى مركزي توسع فيه بوجه من وجوه المجاز .

فالمواضعة المجازية تساوي في قوة ثباتها المواضعة الحقيقية،لأن المجاز "قد صار

---

[48] – الشوكاني. **إرشاد الفحول**./ 23.

[49] – محمد رضى المظفر. **المنطق**. ج 2 ص.44.

موضوعاً لما استعمل فيه مجازاً، فهو في الحكم بمنزلة اسم يستعمل في أمرين على جهة الاشتراك[50]. وتظهر صورة هذه المواضعة المجازية في اعتبارهم نقل الألفاظ الشرعية كالصلاة والزكاة والصوم والحج... بمثابة مواضعة من الله " الذي من حيث ثبتت حكمته يجب صرف كلامه إلى أنه أراد به الوجه الصحيح، فإذا بينه ونقل اللفظ عن اللغة صار كابتداء مواضعة منه "[51].

وابتداء المواضعة من الله إشارة واضحة إلى الحرية الواسعة التي حظي بها البيان القرآني، وذلك من جهة أن اللغة ملك لله عارية في أيدي البشر، فله الحرية المطلقة في وضعها حيث شاء. وفي هذا السياق يقول الجاحظ : " فإذا كانت العرب يشتقون كلاماً من كلامهم، وأسماء من اسمائهم، واللغة عارية في أيديهم ممن خلقهم، ومكنهم وألهمهم وعلمهم، وكان ذلك منهم صواباً عند جميع الناس، فالذي أعارهم هذه النعمة أحق بالاشتقاق"[52].

ولا نكاد نرى للتجوز والتوليد الدلاليين معنى ولا فائدة ترجى، إلا في إطار معرفة المقاصد أو الإدراك الجماعي لوجه الشبه. فإذا تحقق شرط معرفة المقاصد، أمكنت معرفة الدلالة. وفي هذه الحدود فقط، يمكن وقوع الاشتراك في الكلام.

5- الحد بين الوحدة المعجمية والوحدة الاصطلاحية

يتمتع المصطلح بمرونة كبرى إذا ما قورن بغيره من الوحدات المعجمية الأخرى، مما يفسر إسناد أكثر من حد له. وللتمثيل لذلك نتوقف عند مصطلح "**ماء**" ناظرين إليه بعين الكيميائي وعين المهندس الزراعي، مستفسرين إن كانوا يصدرون في تحديدهم له عن نفس الرؤية .

---

[50] – القاضي عبد الجبار. **المغني في أصول العدل والتوحيد**. ج 5، ص. 187.

[51] – القاضي عبد الجبار. **المغني**. ج 5، ص. 189.

[52] – الجاحظ. **الحيوان**. ج 1، ص. 384.

يقدم المهندس الزراعي للماء الحد المفترض التالي :

أنه أساس كل شيء
مركب من الأكسجين والهدروجين
سائل
جامد (ثلج)
غازي (بخار الماء)
سطحي (الأنهار والبحار)
جوفيّ (الآبار)
ماء عسير يحتاج إلى معالجة كيماوية
ماء يسير صالح للشرب
ري الأراضي الزراعية

هذا، في حين نجد رجل الكيمياء يستعين في تقديمه لحد الماء بخصائص وسمات أخرى، يراها أقدر على استيعاب خصائص الماء، وهي الأكثر وروداً لتقديم حد حقيقي لهذا السائل :

سائل شفاف
لا لون لا طعم لا رائحة له
مشكَّل من الأكسجين والهدروجين
يشكل غلاف الأرض المائي
يدخل في تركيب المعادن والصخور
له خواص فيزيائية شاذة
يحوي أملاحاً وأحماضاً

الملاحظ أن بين الحدين اختلافات من السهل جلاؤها، وهي تعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة السمات المعتمدة في بناء كل منهما[53].

تتلخص السمات المشتركة بين الحدين في المعلومات التي تهم الجانب الذاتي التكويني للمحدود، وهي سمة [أكسجين + هدروجين] وسمة أخرى عرضية ذاتية [+ سائل].

السمات المختلفة : يتضمن حد الكيميائي لمدخل الماء معلومات تصب في اتجاه حصر الصفات النوعية التي يتمظهر بها الماء على وجه الأرض : وهي: [+ جامد ثلج] [+ بخار] [+ سطحي] [+ جوفي]. في حين لا يستوقفه من السمات الوظيفية غير سمتي : [+ الشرب]، [+الري والسقي].

وعلى الطرف النقيض يركن الكيميائي في إجلاء سمات الماء بغية تشكيل حد

---

53 – إذا كان التعريف تحليلاً للمفهوم، فإن القسمة المنطقية هي تحليل للمصادق.

ومن حيث الطبيعة، فالقسمة تعني تقسيم جنس من الأجناس إلى الأنواع التي تندرج تحته؛ والجنس الذي نقسمه نسميه "الجنس المقسم" أو الكل المقسم والأنواع التي نحصل عليها من هذا التقسيم تسمى بـ"الأعضاء المقسمة"؛ كما أن الخاصية التي يتم التقسيم على أساسها تسمى "أساس التقسيم".

ويمكن تقسيم الجنس الواحد إلى عدة تقسيمات مختلفة على أسس مختلفة، فنحصل على فئات فرعية مختلفة باختلاف أساس التقسيم. فالحيوان يمكن تقسيمه إلى الانسان، والطير، والزواحف...؛ كما يمكن تقسيمه إلى حيوان مفترس وحيوان غير مفترس، أو إلى حيوان عاقل وحيوان أعجمي، أو إلى آكل اللحوم وآكل غير اللحوم، بحيث يكون أساس القسمة في كل نوع من الأنواع السالفة مختلفا عن النوع الآخر.

إذن، يمكن تقسيم الجنس الواحد – بطرق مختلفة– إلى أنواع عديدة ؛ كما يمكن تقسيم النوع على أسس مختلفة أيضاً، كتقسيم الإنسان على أساس العرق، أو اللون، أو اللغة، أو السكن، أو حجم الجمجمة، أو الشكل، أو الدين...

هذا، وعلينا أن نلاحظ أن القسمة المنطقية تبدأ بجنس ما، ثم تقسمه إلى أنواعه، ثم نقسم الأنواع الحاصلة إلى أنواع أخرى وهكذا حتى نحصل على أنواع سالفة لا أنواع تحتها.

وعموماً، فإذا اعتمدنا الجنس أساساً منطقيّاً للتقسيم، سميت القسمة الحاصلة تنويعية، والأقسام أنواعاً، أما إذا اعتمدنا النوع أساساً للقسمة، سميت القسمة الحاصلة تفريدية، والأقسام أفراداً.

حقيقي له إلى الخصائص الذاتية العامة والخاصة :

ففيما يتعلق بالخصائص العامة نجده يسرد كلا من السمات [–لون] [–رائحة] [–طعم]. أما الخصائص الخاصة فيحصرها في [+ أمـــلاح] [+ أحمـــاض]. [+ خصائص فيزيائية شاذة]. ولا يستوقفه من الخصائص الوظيفية سوى سمتي: [+ غـــلاف الأرض]. [+الدخول في تركيب المعادن والصخور].

ما يمكن استفادته من هذين الحدين أن كلا منهما مؤسس على "سمات مركزيـــة وسمات ثانوية، يفترض بينهما وجود سمات وسيطية تلعب دور الرابط التـــصوري بـــين التصور الجامع والتصورات المتفرعة عنه"[54]. ويبدو أن السمات التي تشكل نقط الارتكاز في هذين الحدين تهم السمات الوظيفية والسمات النوعية التي عليها الماء، فيمـــا تـــشكل السمات الذاتية التكوينية التصورات المتفرعة فأين الحد المعجمي في قواميسنا العربية مـــن هذا التفاوت في حجم وطبيعة المعلومات الواجب إيرادها لإقامة الحد ؟ الإجابة عن هـــذا السؤال لا تتأتى لنا إلا بالوقوف على الخصائص المميزة للحد المعجمي وعلى الـــشروط المقيدة له.

يتجاوز التعريف المعجمي النظرة المنطقية الأرسطية المقتصرة على تحديـــد ماهيـــة الشيء الموجود فعلاً، لأن المعجم يتغيا بالأساس تقديم تعريف للفظ أو الشيء، سواء كان هذا الشيء موجوداً في الواقع أو غائباً عنه. كما أنه يتجاوز التعريف الاسمي المقتصر على ذكر المقابل اللفظي للمعرَّف كالمرادف أو الشبيه بالمرادف، ليأخذ بالأسبقية التوزيعية أو السمات الدلالية كما في التحليل المكوِّني[55].

---

[54] – بريسول م ن.

[55] – بخصوص التحليل المكوني وخصائصه الدلالية والمنطقية في علاقته بالكلمات والجمل، ينظر : فـــودور ***and abj Against Définition, Cognition (1980)*** ؛ وغاليم (1999)، **المعنى والتوافق بحث في مسلمات المعنى** (154–180).

ويعد التعريف المعجمي من وجهة نظر دييوا وآخرين "بمثابة صيغة تتكون من سلسلة من العبارات المعرفية (أو من المفردات) المرادفة للمدخل المعجمي (المعرَّف)، بحيث تغدو كل عبارة معرَّفة مختلفة عن غيرها. فتشكل معنى أو تشكل باصطلاح معجمي لفظاً متعدد المعنى"[56]. وما عسانا نستنتج من هذا التحديد سوى القول بأن التعريف المعجمي يعد أكثر اتساعاً للقدرة على أن نختزل في ثناياه جملة من المعلومات التي تهم قطاعات من قبيل :

- الوصف الدلالي؛
- التحليلين اللساني والثقافي ؛
- الاصطلاح العلمي؛

وإذا سعينا إلى تحديد ما صدق التعريف من خلال ثلاثة قوالب معجمية، ألفيناه ثلاثة ما صدقات في حقيقة الأمر.

فهو في **المعجم اللغوي** بمثابة تغطية للنسق اللغوي الذي يلامس المدخل عن طريق تحديد الدلالة المركزية، والدلالات السياقية، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالجانبَ الثقافي، والجانب التأثيلي والجانب التأريخي[57].

---

[56] - Duboi and all 136/1971

[57] – التأثيل اللغوي للفظة عروبة " كأن يقال إن لفظة "عرب" التي اشتقت منها "عروبة" جذر سامي مشترك موغل في القدم، يرد في جميع اللغات السامية. وتقصِّي معناه الأصلي ليس بالسهل لأن العربية – وهي الأقدم والأفصح والأوسع بين أخواتها الساميات– وحدها فقط تفرق بين "العين" المهملة و"الغين" المعجمة. أما في سائر اللغات السامية؛ فلا تفريق. ولا يزال في اللهجة العامية السورية آثار من ذلك من نحو قول العامة في عميق (غميق) بالغين. ومن هنا فان كلمة "عرب" تحمل في اللغات السامية فضلاً عن معناها المعروف المتداول، معاني أخر نذكر منها :

– عرب بمعنى أفصح وبان وظهر، ومنه "أعرب الكلام".

– عرب بمعنى حسن وجمل، ومنه "المرأة العروب".

وهو في **معجم الترجمة** يمثل المقابل المعادل في اللسان الآخر المترجم إليه[58]. وهو في **الموسوعة** تلخيص للمعرفة، وهو بينما في **المعجم المختص** أحد المصطلحات العالمية في مجال من المجالات.

إن التعريف ليس معطى جاهزاً، بل يتم بناؤه. وهذا ما أكسبه خاصية التنوع التي عزاها مشيِّدوه إلى تنوع أوجه استحقاقه وكفايته. وعليه، فبإمكاننا الوقوف عند التعريف الحقيقي الذي تعود أصوله إلى أرسطو وباقي المناطقة المشائيين من المسلمين، لأنه - في رأي أصحابه - هو الكفيل بحصر الطبائع الجوهرية للأشياء. والى جانبه، نجد التعريف الاسمي، وهو من وضع أصحاب المنطق الوضعي.

ففي ظل هذا التباين بين أنواع المعرَّفات وأنماط التعريفات إذن، أضحى الحد المعجمي يفيد أكثر "من وجهة، فهو تعريف غايته تحديد اسم الشيء، وتحديد حقيقته ومجاله، وتمييزه عن غيره. كما أنه مشمول بذكر صلة المعرف بالنسق اللساني والمعلومات المتصلة به"[59]. نستشف من هذا الكلام أن التعريف المعجمي تعريف مفتوح، إذ ينفلت من أي شرط سوى شرط القدرة على إيصال المفهوم إلى الباحث عنه، أي ليس بين التعريفات، تفاضل بين وإنما هناك تعريف واضح وهناك تعريف غامض. فقد يوسم

- عرب بمعنى تعهد ووعد ومنه "العربون) والعراب".

- عرب بمعنى جف ونشف ومنه العربة "البادية" والعربان والاعراب "البدو".

- عرب بمعنى شجر الحور، وهو في العربية "الغرب".

- عرب بمعنى الأصالة والجودة ومنه "الخيل العراب".

- عرب بمعنى دخل وغاب وغرب، ومنه الغرب والمغرب والغروب ؛

والأخير هو المعنى المقصود من عروبة. إحسان جعفر(اللسان العربي، عدد/26، 1986)

[58] - لاصقة (affix/affixe) (معجم انجليزي -فرنسي- عربي) الفاسي الفهري، 1986، 200).

[59] - حلام الجيلالي، 1999، ص, 62.

تعريف بأنه جامع مانع في مجال من المجالات، ولا يكون كذلك في مجال آخر.

يكتسي التعريف وظيفة مزدوجة. فهو إلى جانب وصفه للعالم الخارجي، يصف الألفاظ المستعان بها على وصف هذا العالم. إذ ليس في مقدوره أن يصف جملاً، أو حاسوباً، أو زهرة، أو قطا، أوكلباً، دون أن يذكر الجنس والنوع والفصيلة والشكل والوظيفة. مثال ذلك تعريف السيف عند ابن سينا : فهو "سلاح صناعي من حديد مطول معرض محدد الأطراف لتقطع به أعضاء الحيوان عند القتال"[60] فقوله "سلاح" جنس، وقوله "صناعي" فصل من المبدإ المحرك، وقوله "من حديد" فصل من الموضوع ؛ وقوله "مطول معرض محدد "فصل من الصورة، وقوله "لتقطع به أعضاء الحيوان" فصل من الغاية. أو يثبت لهذا الموصوف رسماً أو صورة، كما ليس في إمكانه أن يقدم تعريفاً لمفاهيم مثل حيوان، وفي، و لم، وإعراب، دون الاستعانة بالتعريف المقوماتي أو السياقي أو التوزيع التركيبي والدلالي لهذه الألفاظ.

وتظهر هذه الازدواجية واضحة في المفاهيم اللغوية على الخصوص، إذ على الرغم من أن الوظيفة المنوطة بالمعاجم هي تعريف الرموز اللغوية كما هي في الاستعمال، فإنها تجد نفسها مضطرة إلى وصف الأشياء وتحديد ماهيتها وحقيقتها للقارئ، لأن الكلمات – كما يقول الشنقيطي– "تدل على أشياء ونحن نعرف الكلمات أو الحدود، ومن حيث إننا نتحدث عما تدل عليه ؛ فنحن ندير الحديث بالحدود أو التصورات حول الأشياء"[61].

5-2- انفتاح التعريف المعجمي

إن انفتاح التعريف المعجمي مرده إلى الأهداف والغايات التربوية والإعلامية التي

---

[60] – ابن سينا.م ن. ص.227.

[61] – ابن سينا.م ن. ص.227.

يسعى المعجم في تحقيقها. لذلك نجده يستثمر كل ما يتاح له من وسائل لغوية كالسياق والشاهد، وغير اللغوية كالصور والرسوم التوضيحية، بعد أن يكون قد أعمل أحد أنماط التعريف إما الاسمي أو المنطقي أو غيرهما. ويمكننا حصر الاعتبارات الحاكمة لانفتاح التعريف المعجمي في ثلاثة اعتبارات هي:

أولاً : نوعية المعجم: يفرض التنوع في المعاجم بالضرورة تنوعاً في أنماط التعريف ومسالكه الممكن إعمالها. ونحن نرى أن المعجم اللغوي معجم عام يحتوي على اختصاص باقي المعاجم الأخرى، الاصطلاحية، والمتخصصة، والموسوعية ؛

ثانياً : نوعية المستعمل: لما كان المعجم ضالة المختص وغير المختص، باتت غاية المعجمي تحقيق هدف الجماعة اللغوية كلما لا كل مستعمل على حدة ؛

ثالثاً : تعدد مستويات مادة المعجم اللغوي. ذلك بأن المعجمي منوط به توفير معلومات خاصة باللفظ من جهة الرسم الإملائي والضبط، والمعنى من جهة الدلالة المركزية والدلالات السياقية ومجالات الاستعمال.

6- خصائص الحد الشيئي والحد الاسمي وقواعدهما في المعجم

6-1-1- خصائص الحد الشيئي وقواعده

اجتهد أرسطو وباقي المشائين العرب القدماء من أمثال ابن سينا والفارابي لوضع شروط على الحد حتى يكون حدّاً حقيقيّاً، وقد حصرت هذه الشروط في ما يلي:

1. أن يدل الحد على جوهر الشيء ؛
2. أن يتضمن جنس الشيء وفصله ؛
3. أن يكون مساوياً للمعرَّف جامعاً مانعاً ؛
4. ألا يعرف بنفسه، أي بذاته أو جزء منه ؛
5. ألا يعرف بألفاظ سالبة ؛

6. ألا يدرج في الحد ألفاظا مجازية ؛
7. ألا يتألف الحد من تعريفات أولية غير قابلة للتعريف.

إن الناظر في هذه الشروط يلحظ، دون كبير عناء، أنها تنسجم مع تعريف الأشياء أكثر من انسجامها مع تعريف الأسماء والألفاظ أو المفاهيم والمقولات، مما يحملنا على ضرورة إعادة تمحيص هذه الشروط في ضوء ما تتيحه المعاجم من معلومات، وما تتبعه من مسالك في تعريفها للمداخل، سواء كانت هذه المداخل مشكلة من أشياء أو من مقولات لغوية.

الشرط الأول: الغاية منه حصر ماهية المعرَّف وجوهره، وهو ما قد تستجيب إليه الأشياء أو الكائنات، كأن نقول في حد "الإنسان" حيوان ناطق، أما المفاهيم والرموز، فلا يصح فيها ذلك، خاصة إذا تعلق الأمر بوحدات من قبيل "**من، إلى، في، أل**". فما ماهيتها سوى أنها حروف معان، لكن ما المعنى ؟ وما طبيعته ؟ وبالمثل، الرموز الرياضية التي تفتقر بدورها إلى ماهيات. ولما كان عماد الماهية الجنس والفصل. فإن ما افتقر من المعرَّفات للماهية افتقر بالضرورة للجنس و الفصل. وبهذا الافتقار يسقط

الشرط الثاني من شروط الحد ؛

الشرط الثالث : المتعلق بالمساواة، ففيما يتعلق بالتعريف المعجمي، نكاد نلحظ مزجاً بين اللغتين الطبيعية واللغة الواصفة الصناعية، يستعين عليها المعجمي بوسائل مثل السياق والصور، والرسوم التوضيحية، مما يجعل هذا التعريف بعيداً عن تحقيق غاية احتواء كل ما من شأنه الدخول في حيز المعرَّف ؛

الشرط الرابع: حينما يتعلق الأمر بتعريف المشتقات، يلجأ المعجمي في تعريفها إلى الاستعانة بعناصرها التي تتقاسمها المادة والدلالة المعجميتان، مما يضطره إلى إعادة جزء من أجزاء العنصر المعرف الاشتقاقية. مثال ذلك تعريف عبارة "استخلف"، حيث نجد التعريف المقترح لها هو: "جعل يخلف". فهذه الوسيلة مرفوضة في الحد الأرسطي، لكنها

ضرورية في المعجم ولاغنى للمعجمي عنها وعن ممارستها.

الشرط الخامس: وهو المتعلق بالألفاظ السالبة. فهذه واحدة من الطرق المتبعة في المعاجم اللغوية، وهي تمثل ما يعرَّف ب"التعريف بالضد"، كتعريف مات مثلاً، وهو شيء مقبول في حدود ضيقة؛

الشرط السادس: يتم إنجاز الكثير من التعريفات بمعونة ألفاظ مجازية عن طريق التشبيه والاستعارة. ويعود سبب رفض الأرسطيين لهذا الشرط إلى إقصائهم من حيز الحدِّ التعريفَ بالمثال أو بالشبيه؛

الشرط السابع: لا يكاد المعجم يعترف بوجود ألفاظ غير قابلة للتعريف، لأن ما هو معروف لذى شخص مجهول لغيره. ولذلك وجب تعريفه، ناهيك عن أن أي واحد منا يجهل "كلمات يعرفها آخر قريب منه. فلا يوجد مستعمل يعرف معجم لغته الأم ،لأن المعجم مكون من عدد غير محدود من الوحدات، فلا يمكن إحصاؤه"[62]. ويرجع هذا إلى كون المعجم، بخلاف باقي المكونات الأخرى كالتركيب والصواتة، دائم التطور. ومن الصعب مماثلة قدرة المتكلم التركيبية المشكلة من إضماره لعدد محدود من القواعد، بقدرته المعجمية المتنامية على الدوام.

ويتضح من خلال هذا التشخيص لهذه الشروط الحدّ الحقيقيّ على عقيدة أرسطو، أنها شروط شيئية أكثر منها شروط مقولية أو معجمية، مما يجعل الحد المعجمي في غنى عن الشروط، بل إنه إلى الضوابط التي تقيه النقص المفضي إلى الغموض والقصور أحوج.

6-2- خصائص الحد الاسمي وقواعده

قد لا يكون للتعريف الاسمي قواعد وشروط، لأن كل ما من شأنه توضيح المعنى

---

[62] - الخلوفي 1997، ص.18.

وإزالة اللبس والغموض فهو قاعدة مقبولة وشرط معقول. إلا أن ماكس بـــلاك، أحـــد انصار هذا التعريف، يقول بوجوب توافر القواعد التالية في التعريف الاسمي :

1- ملاءمة التعريف للغرض الذي وضع لأجله

2- خلو التعريف من لفظ غير مفهوم، أو اشتماله على جزء من المعرَّف؛

3- مساواة التعريف للمعرَّف بحيث يحل الواحد محل الآخر؛

4- يجب أن يكون التعريف شرحاً لمعنى اللفظ المعرَّف وليس وصفاً وتقريـــراً عـــن الأشياء التي قد يدل عليها المعرّف[63]. ونحن في حياتنا اليومية نحتاج إلى هذين النوعين من التعريف، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن كلاً من التعريفين يكمل الآخر، فكأنهما وجهان لعملة واحدة هي التعريف.

7- نقائص التعريف المعجمي

على الرغم من أن المناطقة وعلماء الأصول والدلالة وعلماء المعجم قد أشاروا إلى بعض النقائص التي قد تسم التعريف، فإنها نقائص ظلت خادمة للتعريف الحقيقي أكثـــر من خدمتها للحد المعجمي العام. وأهم النقائص التي تعتري التعريف هي القواميس اللغوية نجد ما يلي:

الدور والتسلسل في التعريف والمقصود بهذه " النقيصة" أن يضع المعجمي تعريفـــاً لمدخل ما ثم لا يلبث أن يعيد تعريف ما عرف به المدخل الأول. مثال ذلك أن يتم تعريف "آب" بـــ "رجع"، ثم يعيد تعريف رجع بـــ "عاد"، ثم يعيد تعريف "رجع" بـــــ "آب". ومن سقطات التعريف الدوري أنه يدخل القارئ لجة الترادف الوهمي ؛

الغموض والإبهام، أي أن التعريف المقدم للمدخل المعجمي تكون معلوماته غـــير مفهومة. ومرد ذلك إما إلى الصياغة اللغوية المعتمدة أو المنهج المسخَّر أو الوسائل المساعدة لهذا الغرض؛

---

[63] – محمد مهران، **مدخل إلى المنطق الصوري**، صص. 110-111.

التعريف بما هو أخفى، أي تعريف المداخل المعجمية بكلمات غير معرَّفة في المعجم أو غير واردة فيه أصلاً، وفي هذا المقام أصلا يقول الشيخ الرئيس : "فربما عرفوا الشيء بما هو مثله في المعرفة أو الجهالة لمن يعرف الزوج بأنه العدد الذي ليس بمفرد"[64] ؛

التنافر وعدم المناسبة. ويتمثل هذا النقص في عدم قدرة التعريف على استيعاب دلالة المدخل، وغالباً ما يتصل هذا النقص باللغة الواصفة.

وبعد هذه الجولة في رحاب مناقشة القضايا التي تهم الحد من حيث طبيعته وشروطه وقيوده وضوابطه و قواعده ونقائصه، فما هذا الحد القاموسي يا ترى ؟

8- الحد القاموسي

يعد التعريف المعجمي خطاباً بيداغوجياً مقتضباً. وهو من الوجهة الفنية والعلمية يناظر باقي الخطابات التعليمية : "ملفوظ على ملفوظ آخر محقق سلفا"[65] وهذا مفاده أن المعجم في إطاره العام جنس تربوي، وأن مجموع المواد التي تشكل مدونته عبارة عن سلسلة من الخطابات التربوية، وكل واحد من هذه الخطابات يتشكل من مدخل يمثل وحدة مجتزأة من اللسان الطبيعيّ.

وللتعريف صيغة يظهر بها داخل بنية الخطاب القاموسي، أي أنه ما من تعريف في أي من المعاجم اللغوية إلا وله هيئة يبنى عليها، وذلك بالنظر إلى المتكلمين في المجالات المعرفية، لأن التعريف كما يرى[66] "ليس تعريفاً للأشياء الطبيعية فقط، ولكنه بالإضافة إلى ذلك تعريف يصوغه المتكلمون، وليس المعجمي". فمن حيث الصيغة التي تبنى عليها

---

[64] - ابن سينا البرهان، ص. 295.

[65] - دبوا 1971، ص.49.

[66] - دبوا 1971، ص.87.

التعريفات يمكننا التمييز في المعجم اللغوي الأحادي بين صيغتين: صيغة اسمية، كأن تعرف الماء بالسائل المائع، وصيغة عامة تتجاوز الصيغة الاسمية بإيراد خواص أخرى للماء، كأن تأتي بمعلومات نحو : شفاف لا لون له ولا طعم ولا رائحة، مشكل من أكسجين وهيدروجين كما سبق أن أوردنا في المبحث السابق.

الناظر في المعاجم اللغوية يلحظ أن مداخلها تحوي معلومات بالإمكان التمييز فيها بين ثلاثة أنماط أو مستويات حسب هاملتن Hamilton هي:

- أولاً: تعريفات لفظية لغوية شارحة لمعاني الكلمات فقط ؛
- ثانياً: تعريفات حقيقية تتصل بطبيعة الشيء، معبرة عن بعض خواصه ؛
- ثالثاً: تعريفات ثقافية تتصل بنشأة المعرف وصيرورته وتغيره.

هذا في حين يذهب لايتر إلى أن المعلومات المتصلة بالمدخل في أي معجم لغوي نموذجي هي أصناف ثلاثة: "صرفية، تركيبية، دلالية، وأن كثيراً من المعاجم تضيف حول المدخل المعجميّ شرحاً مفصلاً أو غير مفصل، حول النشأة والتأريخ للكلمة، في الحدود التي تكونت منها، وما يمكن أن تؤول إليه"[67].

فلايتر، بقوله هذا يحذو حذو هاملتن (HAMILTON) في حصر مستويات التعريف في ما هو نسقي ودلالي وثقافي. أما الودغيري، فيشير عند تحليله لمستويات التعريف إلى أن المعلومات التي يقدمها التعريف في المعجم اللغوي صنفان : "**معلومات خاصة باللفظ من حيث هو لفظ، أي من حيث صورته الشكلية الخارجية، ومعلومات حول ما يدل عليه هذا اللفظ**"[68].

---

[67] - Lyons 1980، ص.147.

[68] - 1996، ص.295.

هذه المعلومات هي التي تشكل تلقائيّاً عماد التعريف المعجميّ في إطاره التعليميّ الهام، حيث يتسنى لها أن تزودنا - حسب الفاسي الفهري- لكل وحدة معجمية بصورتها الصوتية المجردة، وكذا بالخصائص الدلالية التي ترتبط بها[69].

خاتمة

إن مصطلح التعريف يظل مفهوماً عامّاً جدا لكونه يشكل كلّ ما يتصل بمعاني الألفاظ والأشياء. وهذا ما حمل المناطقة العرب القدماء على القول بأن كل علم إما تصور وإما تصديق. فالموصل إلى التصور يسمى تعريفاً، والموصل إلى التصديق يسمى قضية. غير أن المعجم يجمع بين التعريف والقضية معاً، لأنه يهدف بالدرجة الأولى إلى الوقوف على ما تشير إليه الكلمات وعلى كيفية استعمالها بمختلف أنواعها من أجل الوصول إلى التصور. ولما كان الحد المدخل الأسمى لتحقيق هذا المبتغى، كان لابد من العناية به من حيث صوغه وتحديد شروطه ودرء ما يمكن الوقوع فيه من أخطاء وزلل مما قد يشوِّش على الباحث في ثنايا المعجم عن غايته المعرفية، فهل نجحت معاجمنا العربية في بناء الحدود الواجب ورودها للمداخل المعجمية بالكيفية التي تكون معها الاستفادة مثلى.

---

[69] - 1986، ص. 31.

المصادر والمراجع باللغة العربية

- ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، تحقيق سليمان دينا، دائرة المعارف، القاهرة، 1960.
- **البرهان من كتاب الشفاء**، تحقيق عبد الرحمن بدوي، القاهرة، 1954
- أحمد بن عبد الله أحمد، "من مشاكل الدلالة"، **اللسان العربي**، العدد 22، الرباط، مكتب تنسيق التعريب 1994.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر ج 15، 1388هـ/1968م.
- أبو العزم عبد الغني، "الترجمة والتعريب" ضمن : **الترجمة والاصطلاح والتعريب**، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب الرباط، صص 81-94، 1999.
- الجويني، أبو المعالي عبد المالك، **الكافية في الجدل**، ضبط خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجيلالي،حلام، **تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.
- الخطيب، شفيق، **من قضايا المعجمية العربية المعاصرة**، بيروت، دار الغرب الاسلامي، 1987.
- الخلوفي،
- الخوارزمي، محمد، **مفاتيح العلوم**، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.
- النشار، علي سامي، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، 1984.
- الرديني، محمد علي، "**المحاولات النقدية للمعجمات القديمة والحديثة**" صص. 274-316 مجلة كلية الدعوى الاسلامية، ع 16، الجماهيرية العربية الليبية، 1999.
- الشدياق، أحمد فارس، **الجاسوس على القاموس**، القسطنطينية، مطبعة الجوائب، 1299هـ.
- الشنقيطي، محمد فتحي، **المنطق ومنهاج البحث**، بيروت، دار الطبع العربية، ط1، 1969.
- الفهري، عبد القادر الفاسي، **المعجم العربي. نماذج تحليلية جديدة**، الدار البيضاء، دار توبقال، 1986.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (م، ع، ا، ت، ث، ع)، **المعجم العربي الأساسي**، باريس، مطبعة لاروس، 1989.
- الهادي بوحوش،"**من قضايا المعجم المدرسي**"مجلة المعجمية، تونس،ع 3، صص.61-93. 1987.

- الودغيري، عبد العلي، **من قضايا المعجم العربي في كتابات أبي الطيب الـشرقي**. الربـاط، منشورات عكاظ، 1989.
- بريسول، أحمد "البنية الدلالية للمصطلح المولد"ضمن: **الترجمة والاصـطلاح والتعريـب**، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، صص. 285-319. 1999.
- فاطمة، الخلوفي، "**عن الصناعة القاموسية العربية : المنجد في اللغة والإعلام ضـمن تمكـين اللغات، التكنولوجيا**"، والاتصال ح 2، 1997، صص. 15-40.
- – – (2002) **المعجم المدرسي في تعليم اللغة العربية والتعليم المتعـدد**، منـشورات معهـد الدراسات والأبحاث للتعريب الرباط.
- قاسم، رياض زكي، **المعجم العربي. بحوث في المادة والمنهج والتطبيق**، بـيروت دار المعرفـة 1987.
- محمد حلوب فرحان، "نظرية التعريف عند ابن سينا"، **المجلة العربيـة للعلـوم الإنـسانية**، ع 25، 1987، صص. 8-35.
- مفتاح، محمد "**نحو إعادة بناء البيان العربي. نقد التعريف المنطقي**" صـص. 71-96 مجلـة المناظرة، السنة 1، ع 1، يونيه 1989.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

- BURIDANT,C, « *Définition et étymologie* ». *La définition*, Paris, Larousse, 1990.
- De Besse, « *La Définition terminologique* », *La définition*, Paris, Larousse 1919.
- DUBOIS .J et CI ., A : *Introduction à la lexicographie : Le dictionnaire*_, Paris, Larousse, 1971.
- HAUSMANN.J., « La Définition est-elle? » *La définition*, Paris, Larousse 1990.
- HELC. HENRY , *Structures lexicales et enseignement du vocabulaire*, Paris, Menton, 1974.
- LAIMANN, A ; « *De définition à Définition* », *La définition*, Paris, Larousse, 1990.
- MARCUS. S., « *Définition logique. Définition lexicographique* », Langages, N° 19, Paris, Larousse, 1970.
- MARTIN. R., « *La définition naturelle* », *La définition*, Paris, Larousse, 1919.
- REY, ALAIN, « *Polysémie du terme de définition* », *La définition*, Paris, Larousse. 1990
- WEINREICH, U., « *La définition lexicographique de sémantique descriptive* ». *Langages*, 19, Paris, Larousse, 1970.